

الناتج المحلي الإجمالي حوالي (- 22 %) في عام 93 / 92 وحوالي (- 16 %) عام 93 / 92 كما يمثل الحساب الجاري بدون التحويلات الرسمية حوالي (- 23,18 %) عام 93 / 92 و (- 22,7 %) عام 1995 م ويعزي العجز في الحساب الخارجي إلى الضعف الكبير في أداء الصادرات حيث تراوحت نسبة موارد الصادرات للناتج المحلي الإجمالي خلال 93 / 92 و 95 بين 6% و 8% في حين تراوحت نسبة الواردات في تلك الفترة بين 3,18% و 8,17% من الناتج المحلي الإجمالي .

تشكل الاعتمادات المرصودة المتزايدة لسداد أعباء الديون الخارجية في مواجهة التناقض المستمر لتدفقات الرأسمالية من الخارج خلال عشرة أعوام سابقة عبئا متزايدا علي الموازنة في الدولة انعكس سلبيا علي خدمات الصحة والتعليم والأمن وبرامج التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر في المجتمع في ذات الفترة شهدت التدفقات الخارجية للموازنة العامة انحسارا مستمرا بحيث حصل صافي التدفق للموازنة العامة سلبيا . وتشير البيانات إلي ارتفاع عبء الدين الخارجي علي الاقتصاد السوداني وفقا للجدول التالي :-

عبء الدين الخارجي

العام	المديونية الخارجية بملايين الدولارات	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات	نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي
1990	15,3	1936 %	36 %
1991	15,81	3127 %	59 %
1992	16,1	2272 %	188 %
1993	16,3	2852 %	200 %
1994	18,0	2450 %	191 %
1995	19,4	1830 %	390 %
1996	19,5	2130 %	278 %
1997	19,6	1789 %	202 %
1998	30,2	1488 %	240 %

المصدر :- بنك السودان العرض الاقتصادي 1997 م ص (17)

@ د عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان الطبعة الأولى
1998 م ص (105)

وباستقراء الأوضاع أعلاه يتضح لنا أن أزمة الديون الخارجية والخلل في ميزان المدفوعات مردها الأداء المتدني في الصادرات والتوسع في الاستيراد هذا إلى جانب ضعف وعدم الاستقرار في أداء التحويلات الخاصة . وقد تفاقمّت أزمة القطاع الخارجي عندما تراجعت تدفقات القروض الخارجية الميسرة ولجأت الدولة إلى التمويل التجاري والتسهيلات . وإزاء هذا الموقف الخطير عجزت الدولة عن مقابلة الديون وأخذت متأخرات دفعيات القروض الخارجية تتراكم حيث بلغت نسبة المتأخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 17 % عام 1996 م مما يؤكد صعوبة معالجة هذا الموقف من خلال موارد البلاد . وقد وقع السودان علي أربعة اتفاقيات مع دول نادي باريس خلال النصف الأول من عقدا لثمانينات وكانت الاتفاقية الأولى عام 79 شملت جدولة مستحقات أصول الدين والفائدة حتى عام 1981 م تدفع خلال عشرة سنوات والاتفاقية الثانية عام 1982 م اشتملت علي الدفعيات المستحقة حتى عام 1981 م تدفع خلال عشرة سنوات منها 5 سنوات الأولى فترة السماح . أما الثالثة تم التوقيع عليها عام 1982 م وغطت الدفعيات حتى 12131 عام 1983 م بالإضافة إلى المتأخرات من مستحقات الاتفاقيتين . إما الرابعة تم توقيعها عام 84 فقد اشتملت علي أسهل شروط نادي باريس إذ غطت الجدولة 100 % من المتأخرات المستحقة عام 1983 م وديون السودان قصيرة ومتوسطة الأجل . وبذلك وصلت جملة الديون المجدولة عام 1983 م مبلغ (1,4010) مليون دولار . وكانت الجولة آخر محاولات نادي باريس لعجز السودان المتكرر عن الإيفاء بالتزامات الاتفاقيات السابقة بالإضافة إلى تدهور علاقات السودان بالصندوق منذ عام 1984 م . وتم إيقاف السحب من موارد الصندوق ثم اعتبار السودان دولة غير متعاونة وتجميد حقوق السودان التصويتية . وأخيرا تقدم المدير التنفيذي باقتراح لدي المجلس التنفيذي بإجبار السودان بسحب عضويته من الصندوق .